

Distr.: General
6 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

منتدى التعاون الإنمائي

بيان مقدم من الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



بيان

الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين منظمة دولية للإعاقة والتنمية تعمل من أجل تحسين نوعية حياة المعوقين في أشد المجتمعات حرمانا في العالم.

وتشكل الإرسالية جزءا من الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية الذي يهدف إلى تعزيز التنمية الشاملة للجميع. وتعني التنمية الشاملة للجميع احترام حقوق الإنسان الكاملة لكل شخص، والاعتراف بالتنوع، والقضاء على الفقر، وكفالة شمول عمليات التنمية وأنشطتها لجميع الأشخاص شمولاً كاملاً ومشاركتهم بنشاط فيها بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الحالة الصحية أو الأصل العرقي أو أي صفات أخرى.

ولا يرد ذكر للمعوقين في الأهداف الإنمائية للألفية، وهو المعيار الدولي لقياس تخفيف حدة الفقر عن طريق إحراز تقدم عالمي في مجالات حيوية مثل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين.

وقد اعتمدت الجمعية العامة مؤخرًا قرارا لمواءمة الأهداف الإنمائية للألفية مع قضايا الإعاقة، حثت الجمعية العامة فيه الحكومات والدول الأعضاء على الإدراج الصريح لقضايا الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في الخطط الوطنية والأدوات التي تهدف إلى الإسهام في الأعمال الكاملة للأهداف، مما يشكل خطوة هامة بلا شك. إلا أنه يلزم توفر الإرادة السياسية واتخاذ إجراءات محددة، في إطار الاجتماع العام رفيع المستوى لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، من أجل إحراز تقدم في سبيل إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد عقد أكثر من ٨٠ ممثلاً لمنظمات المعوقين والمنظمات غير الحكومية الإنمائية والمنظمات الدولية والحكومات من ٢٤ بلدا اجتماعا لمناقشة إدراج المعوقين في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في سينك، براتسلافافا، سلوفاكيا، يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. واختتم هذا المؤتمر للاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية بإصدار توصيات واضحة لمختلف أصحاب المصلحة على جميع المستويات في ميدان التنمية، وهي:

- كفالة إدراج اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التقيد بها وتنفيذها بنشاط،
- ضرورة أن توائم اللجان الإقليمية للأمم المتحدة مواقفها وتقاريرها مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،

- جمع المزيد من البيانات الدقيقة والموثوق بها بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في أفقر المجتمعات المحلية وإشراك منظمات المعوقين في هذا،
- إدماج منظور الإعاقة بصورة منتظمة في جميع التحليلات القطرية للأهداف الإنمائية للألفية، وجمع معلومات بشأن وضع المعوقين فيها،
- الاستثمار في شراكات عالمية لتعزيز التنمية الشاملة للجميع؛ إذ أن فقر الأشخاص ذوي الإعاقة وإقصاءهم ظاهرة عالمية وتشكل تحدياً عالمياً،
- ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب لمعالجة هذه المشاكل؛ واحترام أحكام المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن التعاون الدولي، والترويج لمسألة الإعاقة بوصفها شاملة لعدة قطاعات في جميع برامج التنمية،
- تحسين الاتصالات بشأن أعمال الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وبشأن المنظمات التي تمثلهم وإزالة الغموض في العبارات التي كتبت بها الأهداف الإنمائية للألفية في هذا الصدد،
- دعم أنشطة التوعية كي يشمل التعاون الإنمائي وتخفيف حدة الفقر الإعاقة،
- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية كي تشمل الإعاقة، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية، والاستثمار في شراكات عالمية مع منظمات المعوقين.